

## الفساد...وقفات لغوية ومقاربات نظرية

أ. عنتر بن مرزوق

جامعة المسيلة - الجزائر

## ملخص:

هذه المقالة عبارة عن محاولة تحليلية تهدف إلى تقديم أهم المقاربات النظرية المحددة لمفهوم الفساد، وهي مقاربات مبنية على أطر أكاديمية أفرزتها دراسة الظاهرة على مستوى أغلب التخصصات العلمية، وكذا أطر واقعية من خلال تواجدها في شتى الميادين العملية سواء السياسية منها أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو القانونية، فهي ظاهرة مجتمعية متباينة العوامل متشابكة الفواعل متعددة الأشكال والأنواع مكلفة الأخطار والأضرار والآثار، إلا أنه قبل البدء في عملية تحديد مختلف هذه المقاربات النظرية الكفيلة بتحديد المضامين المفاهيمية لمصطلح الفساد لابد بداية من تناول أهم الدلالات اللغوية التي تفسر الكلمة سواء في اللغة العربية أو اللغات الأجنبية، وهذا ما نسعى إليه من خلال هذه الدراسة الموسومة بالفساد...وقفات لغوية ومقاربات نظرية.

## Résumé:

Cet article est une tentative d'analyse vise à fournir des approches les plus importantes de la limite théorique de la notion de corruption, les approches sont basées sur les cadres Académie émergé de l'étude du phénomène au niveau de la plupart des disciplines scientifiques, ainsi que des cadres et réalistes grâce à sa présence dans les divers domaines d'opération, qu'elle soit politique ou sociale ou économique ou juridique, est le phénomène de la communauté à base de facteurs variables entrelacés d'autres acteurs, sous diverses formes et les espèces les risques coûteux, les dommages et les effets, mais avant de commencer le processus d'identification de ces différentes approches à la théorie de l'identification de ce terme de contenu sémantique pour la corruption d'être le début de l'apport des conséquences les plus importantes de la langue pour expliquer le mot, que ce soit dans les langues arabes ou étrangers, et c'est ce que nous cherchons à travers cette étude.

## مقدمة:

تعتبر مهمة تحديد المصطلحات أول تحد يواجهه المفكرون ويتعرض له الباحثون في جميع التخصصات وفي شتى الدراسات، وذلك لما تثيره من اختلافات وما تطرحه من إشكاليات تجعل من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريفات واضحة وشاملة وموحدة بين فرقاء المجتمع العلمي يمكن تعميمها على جميع الحقول المعرفية والفضاءات الإقليمية، وهذا ما يمثل في نظرنا ظاهرة طبيعية صحية بإمكانها المساهمة في إثراء البنية المفاهيمية والفكرية وكذا التقليل من السقوط في فخ التبعية المعرفية، وذلك يتطلب العمل على فهم البيئة التي يولد فيها أي مصطلح ودراسة الواقع الذي سيجسد فيه، على أساس أن المصطلحات في جوهرها ما هي إلا محصلة تفاعل بين عالم الأحداث وعالم الأفكار، فكلما كان المصطلح معبرا عن الواقع بتغييراته وخصوصياته كلما وفر قابلية للتبني وخلق قبولا بالتطبيق دون حساسيات ولا اختلافات أو خلافات، شرط أن تتسم تلك المصطلحات بالموضوعية والحياد الذي يجعلها في خدمة المنظومة المعرفية بعيدا عن الاستغلال المصلحي أو التوظيف الانحيازي.

ويعتبر مصطلح الفساد كباقي المفاهيم الاجتماعية الأخرى التي اعترها الكثير من الغموض واعترضتها العديد من الإشكاليات، وهذا ما سنحاول دراسته بالتحليل والتفصيل من أجل توضيح اختلافاته اللغوية وتشريح مختلف مضامينه المفاهيمية من خلال التطرق إلى أهم مقارباته النظرية.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة حول البحث في حقيقة ظاهرة الفساد، هل هي ظاهرة سياسية؟ أم اجتماعية؟ أم اقتصادية؟ أم قانونية؟ أم هي ظاهرة مركبة معقدة تنتجها التركيبة المجتمعية الكلية وتتداخل فيها مختلف العوامل البيئية؟

خطة الدراسة: للإجابة عن هذه الإشكالية سنحاول تقسيم هذه الدراسة إلى الخطة التالية:

المبحث الأول: الدلالات اللغوية لمصطلح الفساد.

المطلب الأول: لفظ الفساد في اللغة العربية.

المطلب الثاني: لفظ الفساد في اللغة الانجليزية.

المطلب الثالث: لفظ الفساد في اللغة الفرنسية.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية في تحديد المضامين المفاهيمية للفساد.

المطلب الأول: الفساد... وإشكالية التعريف.

المطلب الثاني: المقاربة السياسية في تحديد مفهوم الفساد.

المطلب الثالث: المقاربة الاجتماعية في تحديد مفهوم الفساد.

المطلب الرابع: المقاربة الاقتصادية في تحديد مفهوم الفساد.

المطلب الخامس: المقاربة القانونية في تحديد مفهوم الفساد.

المبحث الأول: الدلالات اللغوية لمصطلح الفساد.

إن تحديد المعنى اللغوي لمصطلح الفساد يتطلب من الباحثين ضرورة الرجوع إلى مختلف المعاجم والقواميس باختلاف لغاتها سواء العربية منها أو الأجنبية ويتعدد مؤلفيها وتتنوع معانيها، إذ تمثل هذه العملية اللبنة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في مختلف دراساته الأكاديمية، وذلك لما لها من أهمية في التوصل إلى نتائج علمية تمتاز بالفاعلية والواقعية وتكون أكثر موضوعية، وهذا لا يتأتى إلا باستخدامها استخداما أمثل واستغلالها استغلالا أفضل على الوجه الذي حدده لها اللغويون وبينه لها المختصون، وهي عملية صعبة تتسم بالتشابك والتداخل والتعقيد.

المطلب الأول: لفظ الفساد في اللغة العربية: لقد ورد لفظ الفساد في العديد من الكتب والموسوعات والقواميس الصادرة سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية، حيث اشتق هذا المصطلح في اللغة العربية من الفعل: فَسَدَ: كَنَصَرَ وَعَقَدَ، وَفَسَدَ كَكَرَمَ، فَسَادًا وَفُسُودًا، ضِدَّ صَلَحَ، فَهُوَ فَاسِدٌ وَفَسِيدٌ مِنْ فَسَدَى، وَالْمَفْسَدَةُ ضِدُّ

المَصْلَحَة<sup>(1)</sup>. ويقال قوم فسد كما قالوا ساقط وسقطى، قال سيبويه جمعه جمع هلكى لتقاربهما في المعنى... وقالوا هذا الأمر مفسدة لكذا أي فيه فساد وفسد الشيء إذا أباره أي إذا أهلكه وأفسده... و الفساد خروج الشيء عن الاعتدال، قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا ويضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة<sup>(2)</sup>، وقيل إن الفساد هو الخلل والوهن في الشيء أو البطلان في العقود أو الابتداع واللهو واللعب وأخذ المال ظلما والجذب<sup>(3)</sup>، ويقول بن منظور في لسان العرب عن الفساد في اللغة أنه: " نقيض الصلاح، وَفَسَدَ يَفْسُدُ وَيُفْسِدُ وَفَسَدَ فَسَادًا وَفُسُودًا، فهو فَاسِدٌ وَفَسِيدٌ فيهما ... وَتَفَاسَدَ الْقَوْمُ تَدَابَرُوا وَقَطَعُوا الْأَرْحَامَ... وَالْمَفْسَدَةُ: خِلافُ الْمَصْلَحَةِ وَالْإِسْتِفْسَادُ خِلافُ الْإِسْتِصْلَاحِ ... وَيُقَالُ أَفْسَدَ فُلَانٌ الْمَالَ يُفْسِدُهُ إِفْسَادًا وَفَسَادًا، وَاللَّهُ لَا يَحِبُّ الْفُسَادَ"<sup>(4)</sup>.

المطلب الثاني: لفظ الفساد في اللغة الانجليزية: مثلما هو حال اللغة العربية فقد جاءت اللغات الأجنبية غنية بلفظ الفساد الذي تتعدد معانيه وتختلف دلالاته واستعمالاته، حيث اشتق هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية Corruption من الفعل اللاتيني Rumpere أي كسر شيء ما، وقد يكون هذا الشيء المراد كسره هو مدونة لسلوك أخلاقية أو اجتماعية أو غالبًا ما تكون قاعدة إدارية للحصول على كسب مادي<sup>(1)</sup>.

(1) قندوز محمد الماحي، قواعد المصلحة والمفسدة عند شهاب الدين القرافي من خلال كتابه الفروق. بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 129.

(2) عبد السلام حمدان اللوح، ضيائي نعمان السوسي، الفساد وأسبابه: دراسة قرآنية موضوعية. مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد 02، يونيو 2007، ص 169.

(3) جرجي شاهين عطية، المعتمد: قاموس عربي-عربي. ط2، بيروت: دار صادر، 2000، ص 493.

(4) جمال الدين بن منظور، لسان العرب. المجلد الثالث، بيروت: دار الكتب العلمية. 2003، ص 412-413.

(1) May Farid, Corruption: a theoretical perspective. *Al-Siyassa Al-Dawliya*, Issue 143, January 2001, P38.

وتعد الرشوة Bribery من أكثر المعاني تعبيراً عن مصطلح الفساد في اللغة الإنجليزية، وهو يحدث عادة نتيجة لتدهور المبادئ والقيم الأخلاقية وذلك بانتقالها من الحالة الحسنة إلى الحالة السيئة *moral deterioration* ، إذ تغيب النزاهة والاستقامة *without integrity* ، وتضيع الأمانة وينتشر الغش *dishonesty* والشر *evil*، وبذلك فهو يعبر عن حالة التحلل والتعفن والتفسخ التي يعيشها المجتمع *decomposition*، وذلك من خلال انتشار مظاهر السلب *spoiled* والابتزاز *extortion* والإسراف والتبذير *extravagance* والاحتيال والغش *fraud*، وإساءة استعمال السلطة والنفوذ *misuse of authority and power* والمحسوبية والتحيز *favoritism* وهي كلها مصطلحات تعبر عن أعمال فاسدة، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تدمير وتخريب هذا المجتمع *the destruction* إضافة إلى تشويه الحقائق فيه *perversion* <sup>(2)</sup>.

**المطلب الثالث:** لفظ الفساد في اللغة الفرنسية: إذا كانت معاني مصطلح الفساد في اللغة الإنجليزية متعددة ومتنوعة فإنها في اللغة الفرنسية لا تختلف عنها كثيرا سواء من حيث التعدد أو التعداد، إذ يرد أحيانا هذا المصطلح بمعنى وسيلة لرشوة قاض أو حكم *moyens de corrompre un juge* ، أو تشويها للحقيقة *dépravation de la vérité*، أو تحريفا لنص *changement vicieux dans le*

(2) لقد اعتمدنا في تحديد المعنى اللغوي لمصطلح الفساد في اللغة الإنجليزية على المراجع التالية:

- Meriam Webster, **Meriam Webster's: French- English Dictionary**. United States of America: Library of congress cataloging in publication data, 2000, P81.
- Meriam Webster, **Meriam Webster's Dictionary of law**. United states of America: Library of congress cataloging in publication data, 1996, P109.
- Chauncey A. Goodrich, **an American dictionary of the English language**. New York: happer & brothers publishers, 1848, P233.
- **oxford wordpower**. 5ed, New york: oxford university press, 2006, p267.
- Arvind k. jain, **economics of corruption**. Usa: kluver academic publishers, 1998, P13.
- Sankar sen ips, **human rights and law inforcement**. newdelhi: concept publishing company, 2000, p47.
- Albert Morehead, Philip d. morehead, loy morehead, **the new Webster handy college dictionary**. 4ed, new york: new American library, 2006, p169.

*texte* أو تحريفا لعقد *denaturation du contrat*، وأحيانا أخرى قد يحمل معنى الاضطهاد والجور *oppression* أو الظلم الواضح *injustice*، وممارسة العنف والقهر ضد الضعفاء *violences exercées contre les plus faibles*، وهذا ما يؤدي إلى إلحاق الضرر والخسارة *dégâts*، أو التخريب والتدمير والتلف والإبادة *destruction* والانهلال والتعفن *putrefaction* أو القحط *Stérilité*، وتارة أخرى قد يأتي الفساد بمعنى إفساد الآداب والعادات والسلوكيات، وبذلك فهو يشمل جميع الأفعال التي تؤدي إلى الانحلال الأخلاقي لشخص معين وتجعله فاسدا وقذرا *pourriture*، وقد تشمل هذه الأفعال السرقة والاختلاس *volerie* والابتزاز *extortion* والإسراف والتبذير *extravagance* أو خرق القوانين *violation des Lois* أو شراء الذمم *venalite des conscience* أو اغتصاب السلطة *tyrannie* أو التزييف *truquage*<sup>(1)</sup> وغيرها من المصطلحات المعبرة عن معنى الفساد.

(1) لقد اعتمدنا في تحديد المعنى اللغوي لمصطلح الفساد في اللغة الفرنسية على المراجع التالية:

- سهيل إدريس، المنهل (قاموس فرنسي - عربي). ط37، بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2007، ص 312.

-Ellious bocthor, **dictionnaire français- arabe**. 3ed, paris : libraire de Firmin didot frère libraires, 1864, p204.

--Ellious bocthor, **dictionnaire français- arabe**. paris : libraire de Firmin didot frères libraires, 1829, pp187-188.

-Laurent remacle, **dictionnaire wallon- francais, dans lequel on trouve la correction de nos idiotismes vicieux et de nos wallonismes**. 2ed, new york : astor library, 1839, p492.

- Domingo gian trapani, **nuevo diccionario espanol- francés, francés- espanol**. Paris : imprenta de rignoux, 1826, p352.

- Académie françoise, **dictionnaire de l'académie françoise**. Paris : guillaume libraire, 1831, p 322.

-Albert de biberstein kazimirski, **dictionnaire arabe- français**. New Jersey: corgia press llc, 2007, p593.

-Souheil idriss, **al manhal al wasit : dictionnaire usuel francais- arabe**. 11ed, Beyrouit : dar aladab, 2007.

-France loisirs, **Le Robert Dictionnaire Pratique De La Langue Française**. Paris: France loisirs, 2003, P 367.

-Marie-Anne Barrier, **Dictionnaire Encyclopédique**. Paris: Edition Philippe Auzou, 2004, P 349.

ومن خلال تطرقنا للدلالات اللغوية لمصطلح الفساد سواء في اللغة العربية أو اللغات الأجنبية تبين لنا أنه يشمل العديد من المعاني التي تحمل صفة السوء والشر، ولذلك نجد كل شرفاء العالم يعملون جاهدين على ضرورة مكافحته، ذلك أن انتشار مختلف مظاهره في المجتمع إنما هو في الحقيقة إيذان بانهيائه واضمحلاله وزواله، إذ يعمل الفساد عادة على الانتقال من حالة حسنة إلى حالة سيئة، أو من حالة سيئة إلى حالة أسوأ، وبذلك فهو يمثل الخطر الأكبر الذي يهدد جميع الدول والمجتمعات، إذ يعمل على تقويض أركانها وإفشال عملياتها التنموية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وإبقائها أسيرة للتهديدات الداخلية والخارجية، حيث تنتشر الجريمة والعنف وعدم الاستقرار والأمن داخليا، وتبقى الدولة تعاني من آثار التبعية خارجيا.

ونتيجة لأهمية دراسة ظاهرة الفساد كان لزاما علينا بعد تناول المعاني اللغوية لها التعرف عليها أكثر من خلال التطرق إلى أهم المقاربات النظرية المحددة لمضامينها المفاهيمية.

**المبحث الثاني: المقاربات النظرية في تحديد المضامين المفاهيمية للفساد.**  
إن هذه الأهمية التي أصبح يحتلها الفساد في واقع الدول العربية جعل من الضرورة بمكان العمل على تحليله وتحديد مفهومه والبحث عن أبرز تعريفاته من أجل التعرف عليه أكثر، وهذه مهمة الباحثين والمفكرين والمختصين، ويعد هذا المقال الموسوم بالمقاربات النظرية في تحديد المضامين المفاهيمية للفساد مساهمة علمية تدخل في هذا السياق، والتي سنحاول من خلالها التطرق إلى إشكالية تعريف الفساد وكذا أهم مقارباته النظرية السياسية منها والاجتماعية وكذا الاقتصادية والقانونية لنحاول في الأخير التوصل إلى المقاربة الشمولية الشاملة لكافة عناصره وأبعاده.

**المطلب الأول: الفساد... وإشكالية التعريف.**

رغم الأهمية التي تكتسبها عملية تحديد المصطلحات في علم السياسية إلا أن تحديدها تحديداً دقيقاً كثيراً ما تعثر به العديد من الصعوبات، خاصة إذا كانت هذه المصطلحات تتميز بالعمومية والشمول، وهذا ما ينطبق على مصطلح الفساد الذي يعد من أكثر المصطلحات إثارة للجدل وتعرضاً للاختلاف، ذلك أنه خاضع في تعريفه إلى تعدد ميادينه ومجالاته، وعالمية أسبابه وخطورة آثاره وأضراره، وتنوع المختصين في دراسته والمهتمين بالتعمق في فهم بنيته وبنيتته ومستوياته وتغييراته وأفكاره، فهو العامل المشترك بين شتى العلوم والتخصصات، وهذا ما ساهم في تعدد الرؤى المعرفية والاتجاهات الفكرية التي حاولت المساهمة في تقديم تعريفات علمية له، تختلف هذه التعريفات باختلاف المعيار المعتمد في الدراسة.

حيث يعد الفساد ظاهرة سياسية توصل علماء السياسة على أن مدخلها الجوهرى فساد الحكام واستبدادهم، وهو ظاهرة اجتماعية ربطها علماء الاجتماع بما يحدث في المجتمع من انحراف في بنيته الاجتماعية وتدهور لمعايير الأخلاقية، كما أنه يعتبر ظاهرة اقتصادية حاول علماء الاقتصاد دراستها وتفسيرها وفق القواعد المادية، وهو أيضاً ظاهرة قانونية اعتبرها علماء القانون خرقاً لقواعده وتضييقاً على تطبيقه مما يقلل من فاعليته في المجتمع.

إن اختلاف المعايير التي ركزت عليها مختلف هذه الاتجاهات في تعريفها لمصطلح الفساد جعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف دقيق عام ومحدد له، صعوبة ترجع بالدرجة الأولى إلى كونه ضحية اختلاف التخصصات الفكرية لمعرفيه، حتى صار للفساد مفهوم سياسي ومفهوم اجتماعي ومفهوم اقتصادي وآخر قانوني، وسنحاول فيما يلي التعرف على مختلف المقاربات النظرية له.

**المطلب الثاني: المقاربة السياسية في تحديد مفهوم الفساد.**

إن من سنة الله في خلقه أن جعل الإنسان كائن اجتماعي بطبعه فقال: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾\*، وبذلك فلا يستطيع أي فرد أن يعيش في معزل عن الآخرين إذ تربطه بهم علاقات صداقة وتعاون أو علاقات عداوة وتنافس، ولما كان حب المصلحة والتميز والرغبة في النفوذ والتسلط من سمات النفس البشرية فقد كان الصراع عادة هو الميزة الأساسية التي غلبت في تحديد علاقة الإنسان بغيره، فكان لا بد له من سلطة أعلى من سلطته تكبح جماحه وتنظم حياته فتجعلها أكثر انضباطاً وأقل غوغائية، هذه السلطة التي تعد ضرورة اجتماعية أملت لها حتمية تكوين مجتمعات عادلة والرقى بالإنسان والانتقال به من حياة الفوضى والصراع إلى حياة أفضل تنظيماً وأكثر استقراراً، لذلك وجدت السلطة السياسية التي تهدف إلى تسيير المجتمع الاجتماعي Société sociale بواسطة المجتمع السياسي Société Politique، وهذا ما أدى في النهاية إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين طبقة الحكام وطبقة المحكومين.

لقد كان فساد الحكام وانحرافهم نحو تحقيق مصالحهم الشخصية بدلاً من الاهتمام بمصالح شعوبهم من أهم المنطلقات الفكرية التي ركز عليها علماء السياسة في تحديدهم لمفهوم الفساد... إذ أن نظرة بسيطة في مختلف الأدبيات السياسية الكلاسيكية تبرز مدى اهتمام مختلف الفلاسفة والمفكرين بتشخيص ظاهرة الفساد التي ارتبطت حسبهم بفساد الملوك والحكام واستبدادهم على رعيته، واعتبار الدولة ملكية شخصية لهم، يتصرفون فيها كما يشاءون وعلى الوجه الذي يرضون، وهم بذلك يجسدون مبدأ شخصنة الدولة الذي عبر عنه ملك فرنسا لويس الرابع عشر في مقولته الشهيرة: الدولة أنا وأنا الدولة L'état c'est moi، وهو تعبير عن أنانية الحكام وسعيهم لتحقيق مصالحهم الذاتية ولو على حساب مصالح الرعية، فمصلحة الأنا عندهم فوق

\* الآية 13 من سورة الحجرات.

كل اعتبار منطلقين في ذلك من فكرة أنا ومن بعدي الطوفان، فكل إنسان اجتماعي كان أو سياسي يشغله صالحه الشخصي على الصالح العام، ويدخل في نطاق الصالح الشخصي صالح الأقربين، فالمقربين إليه.

إن الحكم على مدى صلاح أي نظام سياسي أو فساد مرتبط أساساً بمدى تجسيده لمطلب العدالة الاجتماعية تطبيقاً وتحققاً لا تفكيراً وتنظيراً، ولا يقاس هذا المطلب إلا وفق مبدأ المصلحة العامة، ولذلك فلا يمكن تحديد أي الأنظمة السياسية أصلح إلا بعد الإجابة عن سؤال مهم يتعلق أساساً بمن يحكم؟ كيف يحكم؟ بماذا يحكم؟ ولمن يحكم؟

لقد أجاب أرسطو عن هذه الأسئلة منذ قرون مضت، حيث اعتبر أن كل الأنظمة التي تهدف إلى تحقيق المنفعة المشتركة أنظمة عادلة مستقيمة، بينما تكون تلك التي لا تهدف إلا لتأمين مصلحة الحكام أو مصلحة أولئك الذين يمارسونها من الأسياد أنظمة رديئة شاذة وفاسدة، وهي تشكل في جوهرها اغتصاباً للسلطة السياسية، ولذلك فقد قام بتصنيف الأنظمة السياسية فوضع مقابل الملكية الطغيان الذي يعبر عن حكم فرد واحد لصالحه الشخصي، ووضع مقابل الأرستقراطية الأوليغارشية التي تعني حكم الأقلية الغنية أو حكم عدة أشخاص بغية منفعتهم الخاصة، حيث يصبح المال في هذه الأنظمة هو الملك، فالملك فيها لمن يملك، ووضع مقابل الحكومة الدستورية الأنظمة الديمقراطية التي تعبر عن سلطة الغوغاء على النخبة أو سلطة الجمهور الشعبي التي تمارس من دون اعتبار أي شيء غير مصلحة هذا الجمهور<sup>(1)</sup>.

أما هوبز فقد اعتبر أن أصلح أشكال الحكومات على الإطلاق هو النظام الملكي لأنه يستطيع الجمع بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة، ففيه

(1) فرانسيس وولف، أرسطو والسياسة (ترجمة أسامة الحاج). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994، ص 110، 113. لمزيد من المعلومات أنظر:

Aristotle, *Politique d'Aristote*. Volume 2, Paris : l'imprimerie royale, 1837, P539.

يختلط صاحب السيادة والصالح العام حتى يكون شيئاً واحداً، حيث أن ثراء الملك وسلطانه وشرفه في النظام الملكي لا تتأتى إلا من ثراء رعاياه وقوتهم وسمعتهم، فليس من ملك يستطيع أن يكون ثرياً فخوراً بحق إذا كان رعاياه ضعافاً معدمين، أما في غيرها من النظم فلا يتوفر ذلك، ولذا فقد هاجم هوبز النظام الديمقراطي واعتبره نظاماً فاسداً لا ينتج إلا الحكام الانتهازيين المفسدين الذين يصلون إلى السلطة عن طريق الغدر والخيانة والتزوير أو عن طريق الحروب الأهلية، وهذا ما يؤثر على الصالح العام ويمنع من تحقيق الرخاء والسلام<sup>(2)</sup>.

وهو بذلك لا يختلف مع القديس سان توماس saint thomas الذي اعتبر أن الأمير الذي يصل إلى السلطة على غير رضا الشعب غاصب أثيم لأن الشعب هو صاحب الحق الأول في تعيين من يتولى أموره، ومن ثم لا طاعة له على الرعايا لأنه حاكم غاصب مستبد والثورة عليه مشروعة مباركة، لأن حكومته مستبدة طاغية جائرة لا تعمل للصالح العام إنما لصالح الحاكم<sup>(3)</sup>.

أما بوليبوس فلم يحدد في دراسته للأنظمة السياسية أيها أصلح، ذلك أن جل الأنظمة في تصوره تبدأ بالصالح والإصلاح وتنتهي بالفساد والإستفساد، فكل نظام يحتوي على بذور فساد وإفساده، ولذلك فقد اعتبر أن للتاريخ دورة طبيعية تتعاقب الدساتير وفقاً لها، ثم تعود لتبدأ هذه الدورة من جديد وهكذا، ففي تصنيفه للأنظمة السياسية اعتبر أنها تبدأ بنظام الفرد الأقوى الأكثر شجاعة الذي يخضع له الناس كالحوانات، ثم يتحول هذا النظام ليصبح ملكية وراثية، تتركز فيه كل الأنظار على الزعيم القائد الذي يتحول ليصبح ملكاً يتميز بالطبيعة ونبل المشاعر والعدل ثم يذعن الملوك لأوامر شهواتهم ويتحولون إلى

(2) محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسى، المبادئ الأساسية في العلوم السياسية. الإسكندرية: منشأة المعارف،

2000، ص 325.

(3) المرجع نفسه، ص 280.

طغاة يقمعون رعاياهم، ثم تأتي الأرستقراطية لتقضي على حكم الفرد الواحد، لتفسد بدورها بعد أن يطغى حب المال والاعتداء والتجاوز على حقوق الغير، فيأتي الحكم الأوليغارشي، والأوليغارشيون ليسوا أفضل من سابقهم، لأنهم يحكمون بالمال والنفوذ، حينذاك يطفح كيل الشعب ويطالب بالنظام الديمقراطي، نظام المساواة وحرية الكلام، لكن الصراع يبدأ من جديد بين أفراد الجيل الجديد الذي لم يتعلم من مآسي الحياة، فتسود الرشوة والتمايز بين الناس، وبعد أن ينهب الشعب أموال الأغنياء يعود فيسلم نفسه ثانية لسيد، هذه هي الدورة التي تعود دوما حسب بوليبوس لتشكل حلقة مفرغة لا يمكن الخروج منها<sup>(1)</sup>.

واتفاقا مع هذا التصور اعتبر القديس أوغسطين أن الحكام ما هم إلا نسخًا مضخمة عن لصوص صغار<sup>(2)</sup>، استبدوا وأفسدوا واستعبدوا شعوبهم فصارت ذات قابلية للاستفساد، فهم سبب شقائها حسب الكاتب الفرنسي مونتسكيو الذي عبر عن ذلك بقوله: "يصير الشعب شقيًا لما يسعى أولو أمره إلى التستر على فسادهم بإفساده"<sup>(3)</sup>، ودورة الفساد حسبه تغلق بشكل يتعذر وقفه فيتعرض المجتمع للتمزق<sup>(4)</sup>، فما من فرد يتمتع بالسلطة إلا ويميل إلى التعسف في استعمالها، ولن يتوقف عن ذلك إلا إذا كانت هناك سلطة أخرى توقفه، ولذلك طالب مونتسكيو في كتابه روح القوانين l'esprit des lois بضرورة الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك ضمانا للحرية وتحصينا ضد الاستبداد

(1) جورج سعد، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2000، ص ص 130-131.

(2) مايكل هارديت، أنطونيو نيغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة (تعريب: فاضل جتكر). الرياض: مكتبة العبيكان، 2002، ص 556.

(3) منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، د س ن، ص 26.

(4) مايكل هارديت، أنطونيو نيغري، مرجع سبق ذكره، ص 48.

والفساد الذي لا ينتشر حسبه إلا في بيئة لا تحكمها قوانين ولا دين ولا شرف ولا ضمير.

وإذا كان الضمير حسب مونتسكيو يمثل أحد الأدوات التي تقي من انتشار الفساد فإن ميكافيلي اعتبره كابحا لتحقيق طموحات الإنسان وأهدافه، ولذلك فقد طالب بضرورة الفصل بين السياسة والأخلاق، ورأى أن أخلقة السياسة ماهي إلا تعبير عن عجز الأمير وضعفه، ولذلك فقد دعا إلى ضرورة الالتجاء إلى بعض الرذائل من أجل تحقيق المصالح، فالغش والكذب والخداع والمكر أساليب لأبد للحاكم أن يعتمد عليها من أجل تحقيق طموحه والحفاظ على حكمه، ذلك أن الغاية في تصوره تبرر الوسيلة.

إن هذه الفكرة التي صاغها ميكافيلي قد ساهمت في شرعنة استبداد الحكام وطمغيانهم، وأدت إلى فسادهم وإفساد شعوبهم، ذلك أن الحكم بلا ضمير مفسدة وخراب وتدمير، لم ينتج إلا الحكومات الجائرة التي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة بعيدا عن ميزان العدل الذي يعد أساس كل ملك، فلم ينم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تحت ظل الشجرة دون حراسة جند ولا رعية إلا بعد أن ملأ الأرض عدلا وإحسانا، إذ لما رآه رسول قيصر ملك الروم تعجب من أمره وقال: "رجل لا يقر للملوك قرار من هيئته يكون هذا حاله، ولكنك ياعمر عدلت فأمنت فنمت".

انطلاقا من كل ما سبق يمكن القول أن علماء السياسة في تعريفهم لمصطلح الفساد قد ركزوا على معيار المصلحة، فإذا كان الحاكم يهدف من خلال حكمه إلى تحقيق المصلحة العامة فحكمه صالح رشيد، أما إذا كان يهدف إلى تحقيق مصلحته الشخصية فحكمه فاسد، ولذلك فقد عرفوا الفساد بأنه "سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين السياسيين لتحقيق مكاسب شخصية"<sup>(1)</sup>، أو

<sup>(1)</sup> Transparency international, *rapport mondial sur la corruption 2004*. Paris : éditions karthala, 2004, P01.

هو كما عرفه أوسترفيلد osterfeld: "تلك الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي بهدف الحصول على مكاسب لهم ولأصدقائهم، وذلك من خلال استخدام مواقعهم لطلب أو قبول منافع لهم من الأفراد مقابل تقديم خدمات مباشرة وفورية أو استحداث قوانين جديدة أو إلغاء قوانين قائمة أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة لهم"<sup>(2)</sup>.

ورغم أهمية هذا الاتجاه في تحديد مفهوم الفساد إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه وحيداً في فهم وتحليل ظاهرة مركبة معقدة مثل ظاهرة الفساد، ذلك أن الحكام ورغم الصبغة السياسية التي تميزهم عن غيرهم إلا أنهم في الحقيقة ماهم إلا أفراد في المجتمع يتأثرون بما تنتجه البيئة الاجتماعية من أفكار وقيم دخيلة اعتمد عليها علماء علم الاجتماع السياسي في تحديد السلوكيات الفاسدة، وهذا ما سنحاول التعرف عليه أكثر من خلال ضبط مقارنة الفساد من منظور علم الاجتماع السياسي.

#### المطلب الثالث: المقارنة الاجتماعية في تحديد مفهوم الفساد.

إن ضعف أنظمة الحكم وفسادها لم يكن نتاج التشوهات التي أصابت البيئة السياسية فقط، وذلك من خلال إساءة استخدام السلطة والنفوذ من طرف المسؤولين السياسيين بل يتعدى ذلك إلى ما أصاب التركيبة الاجتماعية لأفراد المجتمع من انتهاك للقيم وانحلال وانهيار للسلوكيات الأخلاقية، فالإنسان ابن بيئته والحاكم ليس سوى فرداً في هذا المجتمع تأثر بما في بيئته الخارجية من عادات وتقاليده وقيم وأعراف وأفكار وما حدث فيها من تغيرات اجتماعية سواء كانت ذا طبيعة سلبية أم إيجابية، إذ تلعب التنشئة الاجتماعية للأفراد دوراً بارزاً في تحديد سمات شخصيتهم المستقبلية، فانحراف الحكام لم يكن إلا نتيجة لتحول الفساد في المجتمع إلى أسلوب حياة ونظام اجتماعي، يقتنع الأفراد من خلاله أنه

(2) موسى اللوزي، التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000،

لا يمكنهم تحقيق مصالحهم إلا باستخدام بعض الطرق التي تتنافى مع الشرائع السماوية والأعراف المجتمعية والمبادئ الأخلاقية، فتنشر الرشوة والمحسوبية والتزوير والبيروقراطية، ويتم تقديم الخدمات وفق معايير الوساطات والانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية ويتم استغلال العلاقات الشخصية من أجل تحقيق منافع ذاتية، وهذا ما يؤثر على نجاح العملية التنموية وعلى إنجاح العمليات الإصلاحية في المجتمع، ذلك أن للفساد أطراف محفزة ومشجعة وأخرى مقاومة ورافضة، وهي تعبر في مضمونها عن صراع أبدي قديم لا ينتهي، صراع الخير والشر، كلما تغلب أحدهما على الآخر أنتج مجتمعا تختلف قيمه وقواعده ومبادئه وتتباين أشكاله ومستوياته وأهدافه.

وعلى هذا الأساس تتجلى حقيقة أساسية مفادها أن غلبة الشر على الخير تجسيد لنموذج المجتمع الفاسد الذي يستشري الفساد في معظم مجالاته السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية وتتحول سلوكيات أفراد من الحالة العادية إلى حالة جديدة تطرأ عليها العديد من التغيرات، وكلما ترسبت هذه التغيرات ووجدت قبولا لدى الأفراد كلما تحولت إلى عادة وأنتجت نظاما اجتماعيا مغايرا للنظام الاجتماعي القائم، وبهذه الصورة البسيطة في مراحلها، المعقدة في تبعاتها تنتشر ثقافة الفساد في المجتمع حتى يصيرا عملا مقبولا.

انطلاقا من ذلك اعتبر العديد من باحثي علم الاجتماع السياسي أن الفساد عبارة عن خلل اجتماعي يعود عادة إلى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية تنتج عن التنازع بين جماعات مختلفة في المجتمع الواحد، فهو ينمو ويتوسع كلما زاد الصراع بين القيم المتضاربة في المجتمع. وبتعبير آخر هو عبارة عن مجموعة من السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم، بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية التي تترسخ بفعل الظروف البنائية التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية، أو هو كما عرفه عزت حجازي السلوك الذي ينحرف

عن المعايير والقواعد التي تنظم ممارسة وظيفة عامة، أو أداء دور اجتماعي للحصول على نفع شخصي أو جماعي غير مستحق، أو التهاون في الالتزام بمعايير الأداء السليم للواجبات أو تسهيل ذلك للآخرين<sup>(1)</sup>، أو هو بصورة بسيطة تعبير عن علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة<sup>(2)</sup>.

وعلى ذلك فإن علماء علم الاجتماع السياسي يركزون في تعريفهم للفساد على الاعتبارات السلوكية الأخلاقية، إذ يعتبرونه انحرافاً أخلاقياً لبعض المسؤولين العموميين<sup>(3)</sup>، أو هو سلوك غير لائق أو إساءة استعمال السلطة لأغراض شخصية من جانب الموظفين العموميين، أو هو مخالفة خطيرة ضد الأخلاق العامة<sup>(4)</sup>.

ووفق هذه المقاربة الأخلاقية التي اعتمد عليها أصحاب هذا الاتجاه يعد الفعل فاسداً إذا حكم عليه المجتمع بأنه كذلك، لذا فهناك من يعرفه على أنه كل سلوك يرى فيه الرأي العام بأنه فعل فاسد لا يوافق القواعد والتقاليد المعروفة، فهو بذلك يمثل الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية من خلال انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة<sup>(5)</sup>، وإذا كان العديد من الباحثين قد تبنا هذه المقاربة في تفسير الأعمال الفاسدة من خلال جعل الرأي العام المحدد الرئيسي لتمييز الأفعال الفاسدة من الأفعال الغير فاسدة، إلا أن

(1) عيسى عبد الباقي، الصحافة وفساد النخبة: دراسة الأسباب والحلول. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 18-19.

(2) داود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها. المستقبل العربي، عدد 309، نوفمبر 2004، ص 67.

(3) منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد - الإصلاح - التنمية. دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2006، ص 14.

(4) Peter Anassi, *corruption in Africa: the Kenyan experience*. Canada: Trafford publishing, 2004, P17.

(5) خير الله، المرجع السابق الذكر، ص 67.

نظرة الرأي العام للسلوك تختلف من مجتمع لآخر، فما هو فاسد ومرفوض في مجتمع معين قد يكون أمرا عاديا ومقبولا في مجتمع آخر.

وتلعب القيم الثقافية السلبية التي تسود في المجتمع دورا كبيرا في انتشار الفساد فيه، منها بعض الأمثلة الشعبية والمقولات التراثية التي تشجع على تبني السلوكيات الفاسدة، ويمكن ذكر بعض المقولات المعروفة مثل: "أدهن السير يسير" وهي دعوة إلى ضرورة تقديم رشوة من أجل تسهيل الحصول على خدمة، أو مقولة " كل عطلة فيها خير " وهي عبارة تستخدم لتبرير التسيب في العمل وتأخير إنجازه أو تأجيله، وغيرها من المقولات التي تستخدم من أجل شرعنة الأعمال والسلوكيات الفاسدة وتبريرها.

ورغم أهمية المقاربة الأخلاقية في تحديد مفهوم الفساد إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها وحيدة في تفسير السلوكيات الفاسدة، لأنها تبقى غير قادرة على فهم وتبرير بعض مظاهر وأشكال الفساد الأخرى، خاصة إذا علمنا أنه لا توجد هناك معايير ثابتة وموحدة يمكن الاعتماد عليها في قياس أخلاق المجتمعات، إذ لكل منها ظروفه وخصوصياته، وهذا ما دفع العديد من الباحثين إلى ضرورة البحث عن معايير أخرى لتحديد مفهوم الفساد، ومن أهم هذه المعايير معيار الاقتصاد السياسي.

#### المطلب الرابع: المقاربة الاقتصادية في تحديد مفهوم الفساد.

إذا كان تحديد مفهوم الفساد من الناحية السياسية يرتبط بنوعية نظام الحكم وشخصية الحاكم، ومن الناحية الاجتماعية يرتبط بمعيار القيم في المجتمع، فإن نظرة علماء الاقتصاد السياسي تختلف عن ذلك، إذ يعتمدون في تحديدهم لمفهوم الفساد على المعيار المادي، فهم يرون أن للفساد سوقا يتم فيها تبادل المنافع بصورة غير قانونية بين الأطراف المختلفة من خلال سياسة العرض والطلب، إذ يعرض السوق سلعة أحد أطرافها بائع والآخر مشتر، وقد يتخذ الطرفين صورة شخصية طبيعية أو معنوية، يحاول المشتري الحصول على هذه السلعة في

أسرع وقت وبأقل تكلفة فيلجأ إلى البائع أو الوكيل الذي يسهل له عملية البيع شرط الحصول على فوائد من هذه الصفقة، ويمثل البائع والمشتري في هذه المعادلة كلا من الفاسد والمفسد، أما السلعة فقد تتخذ أشكالاً متعددة كتقديم الخدمات والامتيازات والحصول على الصفقات العمومية مقابل رشاوى، أو إفشاء معلومات عنها سواء للشركات الوطنية أو الأجنبية، أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الممارسات التي تخلق بيئة محفزة للفساد.

وعلى ذلك فإن الفساد في نظر علماء الاقتصاد السياسي عبارة عن مبادلة غير مشروعة بين اثنين من الأسواق: السوق السياسي و /أو الإداري، و السوق الاقتصادي والاجتماعي هذه المبادلة تعد مرفوضة لكونها تخرق المعايير العامة القانونية والأخلاقية و تسخر المصلحة العامة لخدمة مصالح خاصة شخصية أو جماعية أو حزبية بطريقة منحرفة من خلال غياب الشفافية والمنافسة، فتجلب للأطراف العموميين الفاسدين أو للمنظمات التي ينتمون لها أرباحاً مادية في الحاضر أو المستقبل.<sup>(1)</sup> وقد حدد البنك الدولي مجموعة من الأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد الذي يعبر عن إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، وهو يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، وقد يحدث أيضاً عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.<sup>(2)</sup> كما يمكن للفساد أن يحدث عند

<sup>(1)</sup> Jean- Paul Chagnollaude, bernard ravenal, *Corruption et Politique en Europe du sud*. Paris : l'harmattan, 1995, P12.

<sup>(2)</sup> محمود عبد الفضيل، "مفهوم الفساد ومعاييره"، المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004، ص 34-35.

خطوط التماس ما بين القطاعين العام والخاص، فكلما كان لدى مسئول عام سلطة استثنائية في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص فإنّ حوافز الرّشوة تتولد، وهكذا فإنّ الفساد يعتمد على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين. ويكون الأفراد والشركات الخاصة على استعداد للدفع مقابل الحصول على هذه المنافع وتجنب التكاليف.<sup>(3)</sup>

ويعد كل من روبرت كليتجارد وسوزان روز أكرمان من الباحثين الذين اهتموا بدراسة ظاهرة الفساد من الناحية الاقتصادية، إذ تعتبر أكرمان أن الفساد يحدث حينما لا يكون هناك تمييز بين محفظة النقود العامة والخاصة، فيعمل المسؤولون الحكوميون للدول التي تطلق عليها اسم دول السادة للصوص على الاستيلاء على كل ما يرغبون فيه من ثروات البلاد،<sup>(4)</sup> وذلك من خلال بيعهم لأملاك الدولة قصد تحقيق مصالحهم الشخصية<sup>(5)</sup>، ويرتبط مصطلح البيع وفق هذا التعريف بعملية الإصلاح الاقتصادي الذي عرفته العديد من الدول بانتهاجها لسياسة الانفتاح وانتقالها من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة الاقتصاد المخصوص، والبيع الوارد في التعريف السابق يعبر عن أحد مظاهر الفساد الأكثر شيوعاً وانتشاراً في المجال الاقتصادي ألا وهي الرشوة.

أما روبرت كليتجارد Robert Klitgaard فقد اعتبر أن وضع مفهوم دقيق للفساد يبقى من أكبر التحديات التي تواجه محليه، إذ يتسم بالغموض وصعوبة التحديد، ذلك أن كيفية تعريف الفساد تختلف من شخص لآخر، فمعظم الناس

<sup>(3)</sup> سوزان روز أكرمان، الاقتصاد السياسي للفساد. في كيمبرلي آن إليوت، الفساد والاقتصاد العالمي (تر: محمد جمال إمام). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2000، ص 50.

<sup>(4)</sup> المرجع نفسه، ص 53.

<sup>(5)</sup> المرسي السيد حجازي، "التكاليف الاجتماعية للفساد". المستقبل العربي، العدد 266، أبريل 2001، ص

يعرفون الفساد عندما يرونه، والمشكلة أن مختلف الناس يرونه بشكل مختلف<sup>(1)</sup>، غير أن ذلك لم يمنع كليتجار من محاولة صياغة المكونات والمحددات الأساسية للفساد، حيث أوجزها في المعادلة التالية:

$$\text{الفساد} = \text{احتكار القرار} + \text{حرية التصرف} - \text{الخضوع للمساءلة.}^{(2)}$$

فالفساد حسب كليتجار يحدث حينما تتحول الخدمة العمومية إلى خدمة خاصة، إذ يحاول كل مسئول حكومي استغلال وظيفته من أجل تحقيق مكاسب شخصية من خلال احتكاره لسلطة اتخاذ القرار وتمتعه بحرية التصرف، إذ يمنح المشاريع والصفقات والخدمات لمن يدفع أكثر ويحقق له عوائد أكبر، فيلجأ إلى تعقيد الإجراءات الإدارية أمام الشركات الداخلية والخارجية أو المؤسسات الخاصة والعمومية، مما يجعل من الرشوة الوسيلة الأنجع لتسهيل الحصول على الخدمات وتسريع الإجراءات، خاصة في ظل غياب المساءلة، فكلما كانت هناك مساءلة كلما تراجع المفسدون عن الإفساد وذلك خوفا من العقاب، وهذا ما يقلل من حجم الفساد، أما إذا لم يتعرض الموظف للمساءلة وغابت ثقافة العقاب فإن ذلك يؤدي حتما إلى زيادة حجم الفساد.

وقد اعتبر هنتجتون أن الفساد يحدث نتيجة سعي الناس لتحقيق رغباتهم وإشباعها، ولعل أهم هذه الرغبات الوصول إلى السلطة والحصول على المال، وهناك علاقة وثيقة بين السلطة والمال، فقد يكون المال موصلا للسلطة وقد تكون السلطة أداة لتكوين الثروة.

وقد عبر هنتجتون عن هذه العلاقة من خلال تأكيده على أنه كلما تجاوزت الفرص السياسية الفرص الاقتصادية يكون من المحتمل أن يستخدم

<sup>(1)</sup> كيمبرلي أن إليوت ، الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية: استعراض عام وتوصيات. في كيمبرلي أن إليوت، الفساد والاقتصاد العالمي (تر: محمد جمال إمام). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2000، ص 239.

<sup>(2)</sup> Lucien Ayissi, *Corruption et Gouvernance*. Paris : l'harmattan, 2008, P117.

الناس السلطة لإثراء أنفسهم، وكلما تجاوزت الفرص الاقتصادية الفرص السياسية يميل الناس إلى استخدام الثروة لشراء السلطة السياسية.<sup>(3)</sup> ولا شك أن هذا ما يفسر ولوج العديد من رجال الأعمال وأرباب المال عالم السياسة في عدة دول، كما يفسر أيضا تحول العديد من الساسة والحكام والرؤساء إلى أثرياء وأغنياء. ورغم الأهمية التي يوليها علماء الاقتصاد السياسي لدراسة ظاهرة الفساد لما لها من تأثير كبير على نجاح عمليات التنمية الاقتصادية، إذ تعمل على المساهمة في انخفاض الاستثمار سواء الداخلي أو الخارجي، وذلك بسبب الإجراءات التعسفية والعراقيل البيروقراطية، والتي تعبر عن ضعف المؤسسات الحكومية، إلا أنهم حاولوا من خلال التعريفات التي قدمت لمصطلح الفساد حصر هذه الظاهرة في جوانبها الاقتصادية فقط، وذلك من خلال التركيز على المعيار المادي الذي يبقى قاصرا عن تبرير بعض السلوكيات الفاسدة الأخرى، وهذا ما دفع إلى ضرورة البحث عن معايير أخرى تساهم في تحليل وتفسير ظاهرة الفساد أهمها المعيار القانوني، إذ أن لكل دولة قوانين تنظمها وتحدد مظاهر الفساد فيها والعقوبات المترتبة عليها، وذلك قصد التخفيف من حدتها والتقليل من خطورتها، هذا ما سنحاول التعرف عليه أكثر من خلال تناول المفهوم القانوني للفساد.

#### المطلب الخامس: المقاربة القانونية في تحديد مفهوم الفساد.

يعتبر علماء القانون أن نقشي الفساد في المجتمعات كان نتيجة خلل أصاب المنظومة القانونية التي تسودها سواء من ناحية الصياغة بوجود بعض الثغرات القانونية التي يستغلها المفسد من أجل تحقيق مصلحته دون التعرض للعقاب، أو

(3) مايكل جونستون، المسئولون العموميون والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة: عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد. في كيمبرلي آن إليوت، الفساد والإقتصاد العالمي (تر: محمد جمال إمام). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2000، ص102. لمزيد من المعلومات حول المفهوم الاقتصادي للفساد أنظر:

- Jean Cartier Bresson, *Economie Politique de la Corruption et de la Gouvernance*. Paris : L harmattan, 2008, P22.

من ناحية الازدواجية في تطبيق القوانين، ذلك أن لكل مجتمع قوانينه التي تحكمه وتنظم العلاقات بين مؤسساته وأفراده، وتحدد الأفعال الفاسدة فيه وتبين العقوبات التي تتوافق مع هذه الأفعال، وكلما كانت هذه العقوبات مشددة كلما قل حجم الفساد وكلما كانت مخففة كلما تفشى وزاد.

وأمام خطورة ظاهرة الفساد على الدول والمجتمعات فقد حاول علماء القانون المساهمة في تحديد مفهوم له وفق المقاربة القانونية، إذ يستخدم في نظرهم للدلالة على طائفة الأفعال المخالفة للقوانين والأنظمة الرسمية أو استغلال غيابهما، من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية مالية وتجارية أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة للفرد مصالح شخصية معها. أو هو جريمة ناتجة عن ظاهرة اجتماعية تتمثل في الاستخدام المغرض من قبل الموظف لأجهزة السلطة والإدارة وصلاحياته الوظيفية بهدف الاغتناء الذاتي وبشكل غير مشروع ومخالف للقوانين.<sup>(1)</sup>

وقد سار على المنوال نفسه كثير من الباحثين في ربطهم للفساد بانتهاك القواعد القانونية، إذ يرى جوزيف ناي Joseph S.Nye أن الفساد سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى مكاسب خاصة أو معنوية، أو هو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة، تتمثل أبرز تجليات هذا السلوك في الرشوة والمحسوبية، تقديم العطايا لشاغل المنصب العام بهدف تلويث ضميره ودمته، أولوية القرابة والصدقة أو الانتماء الديني والجغرافي... على الكفاءة والاستحقاق في إسباغ النعم و أداء الخدمات، ونهب المال أو استخدامه بصورة غير مشروعة جرياً وراء

(1) علي الصاوي، "دور المجالس العربية في مكافحة الفساد". ورقة مقدمة في مؤتمر: "برلمانيون ضد الفساد: تقرير الشفافية والمحاسبة في العالم العربي". في بيروت: 18 نوفمبر 2004، ص 06.

منافع ذاتية.<sup>(2)</sup> أما عامر الكبيسي فقد اعتبر أن الفساد هو مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها وأنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة والانتفاع غير المباشر.<sup>(1)</sup> في حين فقد عرفه ستيفن موريس *Stephen D. Morris* بأنه الاستعمال الغير مشروع للسلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، أو هو الاستخدام الغير قانوني أو الغير أخلاقي من النشاط الحكومي بغية تحقيق مكاسب شخصية أو سياسية، أو هو ببساطة الاستخدام التعسفي للسلطة.<sup>(2)</sup>

ومن خلال هذه التعريفات المقدمة لمصطلح الفساد وفقاً للتحليل القانوني يتضح أن كل عمل مخالف للقانون يعتبر فساداً، وهو يحدث عادة عند تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، إذ يعبر عن إساءة استخدام المناصب العامة في سبيل تحقيق مصالح خاصة، وقد تتمثل هذه المصالح في استفادات مادية مباشرة كاختلاس المال العام أو سرقة ممتلكات الدولة، أو قبول الرشوى أو الحصول على عوائد نظير تقديم خدمات، كما قد تتمثل في الانتفاع الغير مباشر من خلال السلوك القائم على المحسوبية ومحاباة الأقارب وتقريب أهل الولاء على حساب أهل الكفاءة، أو تحقيق مكاسب معنوية كزيادة رتبة أو هبة أو مكانة اجتماعية.

وهذا ما جعل السيد علي شتا يعرف الفساد بأنه استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون

(2) Xavier Huetz deLemp, *L'archipel Des épices : La Corruption De L'administration Espagnol aux Philippines (fin xviii-fin xix siècle)*. Madrid : Caza De Velázquez, 2006, P02.

(1) عيسى عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) *Stephen D. Morris, Corruption and Politics in Contemporary Mexico. USA : Library of Cataloging in Publication Data, 1999, P02.*

أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي.<sup>(3)</sup> وعادة ما تكون هذه الأعمال اللاقانونية الفاسدة مصحوبة بالسرية والكتمان مما يجعل من كشف ملبساتها أمرا صعبا ومن متابعة مرتكبيها أمرا أصعب.

وعلى الرغم من هذه الإسهامات العلمية التي حاول من خلالها علماء القانون المشاركة في تحليل ظاهرة الفساد وتحديد مفهوم دقيق لها، إلا أن معظم التعريفات التي تمت صياغتها ورغم أهميتها تبقى قاصرة على تفسير ما يحدث من أعمال فاسدة أخرى، ذلك أن أغلب التعريفات التي وضعها علماء القانون يمكن استخدامها في فهم وتحليل ما يحدث من فساد في القطاع العام دون القطاع الخاص، كما أن صياغة القوانين هي صناعة بشرية خالصة والعمل البشري كثيرا ما يشوبه العيب والنقصان، وهذا ما يبرر بعض النقائص والشغرات التي تحتوي عليها القوانين، والتي يعمل المفسدون على استغلالها لتبرير سلوكياتهم الفاسدة، إضافة إلى ذلك فإن القوانين تختلف من دولة لأخرى فما يعتبر فاسدا في دولة معينة قد لا يكون كذلك في دولة أخرى، بل قد تختلف القوانين في الدولة الواحدة من فترة لأخرى، وهذا ما خلق صعوبة كبيرة في تحديد مفهوم الفساد تحديدا دقيقا وشاملا.

#### خاتمة:

من خلال ما سبق وبعد تعرضنا لأهم معاني وتعريفات مصطلح الفساد والتي اختلفت حسب الاتجاه أو الجانب الفكري الذي تم الاعتماد عليه، يتضح أنه لم يتم التوصل حتى اليوم إلى تحديد تعريف موحد ودقيق له، ذلك أن الفساد يمثل ظاهرة سياسية، اجتماعية واقتصادية تتسم بتداخل أبعادها وتعقد بنيتها وتعدد أطرافها واختلاف عواملها وتباين المعايير المعتمدة في تعريفها.

(3) محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص42.

وترجع صعوبة التوصل إلى تعريف دقيق جامع مانع لمصطلح الفساد يلقي قبولا لدى مختلف الدول والمجتمعات والمؤسسات ويزيل الاختلاف والخلاف بين مختلف المفكرين والباحثين والمتخصصين إلى كونه ضحية الاختلافات الفكرية والإيديولوجية وتعدد تخصصاته الدراسية ومقارباته النظرية وكذا تباين المعايير المستخدمة في تحديد مضامينه المفاهيمية.

إن هذا الاختلاف بين الباحثين حول الاتفاق في إيجاد تعريف شامل للفساد لم يمنع من محاولة العديد منهم الاعتماد على تعريف يعد من أكثر التعريفات استعمالا، وهو التعريف الذي ركزت عليه مختلف الدراسات التي تعنى بقضية الفساد، إذ عرفته على أنه يعني سوء استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مصلحة خاصة.<sup>(1)</sup> غير أن هذا التعريف أيضا يحتاج إلى ضرورة ضبط معاني مصطلحاته، أما الجدل الأكبر فيبقى في من له الأحقية في تقرير ما يعنيه كل عنصر من عناصر هذا التعريف.

وعموما فإن الملاحظ بعد عرض مختلف الاتجاهات النظرية التي حاولت تقديم تعريفات خاصة بمصطلح الفساد أن هناك اختلافات بين الباحثين حول تعريفه، إلا أن هذا الاختلاف لا يمنعنا من محاولة الاجتهاد من أجل المساهمة في تقديم تعريف له، وذلك من خلال اعتباره كل باطل أريد به الحصول على منفعة أو هو كل تصرف أو سلوك وظيفي مخالف للشرائع السماوية والأنظمة والقوانين الرسمية، ومنحرف عن الأخلاقيات الوظيفية والقيم والأعراف المجتمعية من أجل تحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية وذلك على حساب المصالح

<sup>(1)</sup> Carmen Apaza, *World Bank Anticorruption Efforts: Ensuring Accountability And Controlling Corruption*. Washington: American university, 2007, P 03.

- Daniel Dommel, *Face à la Corruption*. Alger: Edition dis Ibn khaldoun, 2004, P10.

-Djilali Hadjadj, *Combattre la Corruption : Enjeux et Perspectives*. Paris : Edition Karthala, 2002, P40.

- Robert Klitgaard, *Combattre la Corruption*. 5<sup>ème</sup> ed, Paris: Nouveaux Horizons, 2006, P26.

الوطنية، وبعبارة أخرى هو كل تصرف أو سلوك لا يحب صاحبه أن يطلع عليه الآخرون.

وأمام ما تخلفه ظاهرة الفساد من أخطار وأضرار فقد أصبح لزاما على الدول والمجتمعات البحث عن حلول واقعية تستأصل مسبباتها وتداوي جراحها، وهذا يتطلب ضرورة انتهاجها لسياسة وقائية لتجنب حدوثها وكذا سياسة علاجية للتخفيف من تأثيرها، وهذا لن يتحقق إلا من خلال إرساء دعائم الحكم الرشيد الذي يعد أحد الضمانات الفعالة في مكافحتها وأحد المستلزمات الضرورية الكفيلة بالتقليل من حدتها.

### قائمة المراجع:

#### 1- باللغة العربية:

#### أ- المعاجم والقواميس:

- 1- جمال الدين بن منظور، لسان العرب. المجلد الثالث، بيروت: دار الكتب العلمية. 2003.
- 2- جرجي شاهين عطية، المعتمد: قاموس عربي-عربي، ط2، بيروت: دار صادر، 2000.
- 3- سهيل إدريس، المنهل (قاموس فرنسي - عربي)، ط37، بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2007.

#### ب- الكتب

- 1- جورج سعد، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2000.
- 2- كيمبرلي آن إليوت، الفساد والاقتصاد العالمي (تر: محمد جمال إمام). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2000.
- 3- مايكل هارديت، أنطونيو نيغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة (تعريب: فاضل جتكر). الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.
- 4- موسى اللوزي، التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000.
- 5- محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.

- 6- محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسى، المبادئ الأساسية في العلوم السياسية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000.
- 7- منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، د س ن.
- 8- منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد - الإصلاح - التنمية. دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2006.
- 9- عيسى عبد الباقي، الصحافة وفساد النخبة: دراسة الأسباب والحلول. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2005.
- 10- فرانسيس وولف، أرسطو والسياسة (ترجمة أسامة الحاج). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994.
- 11- قندوز محمد الماحي، قواعد المصلحة والمفسدة عند شهاب الدين القرافي من خلال كتابه الفروق. بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

### ج- المجلات:

- 1- داود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها. المستقبل العربي، عدد 309، نوفمبر 2004.
- 2- محمود عبد الفضيل، "مفهوم الفساد ومعاييره"، المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004.
- 3- المرسي السيد حجازي، "التكاليف الاجتماعية للفساد". المستقبل العربي، العدد 266، أبريل 2001.
- 4- عبد السلام حمدان اللوح، ضيائي نعمان السوسي، الفساد وأسبابه: دراسة قرآنية موضوعية. مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد 02، يونيو 2007.

### ج- المؤتمرات:

- 1- علي الصاوي، "دور المجالس العربية في مكافحة الفساد". ورقة مقدمة في مؤتمر: "برلمانيون ضد الفساد: تقرير الشفافية والمحاسبة في العالم العربي". في بيروت: 18 نوفمبر 2004.

### 2- المراجع باللغات الأجنبية:

- 1- Académie françoise, dictionnaire de l'académie françoise. Paris : guillaume libraire, 1831.
- 2- Albert de biberstein kazimirski, dictionnaire arabe- français. New Jersey: corgia press llc, 2007.
- 3- Albert Morehead, Philip d. morehead, loy morehead, the new Webster handy college dictionary. 4ed, new york: new American library, 2006.
- 4- Aristotle, Politique d'Aristote. Volume2, Paris : l'imprimerie royale, 1837.

- 5- Arvind k. jain, economics of corruption. Usa: kluver academic publishers, 1998.
- 6- Carmen Apaza, World Bank Anticorruption Efforts: Ensuring Accountability And Controlling Corruption. Washington: American university, 2007.
- 7- Chauncey A. Goodrich, an American dictionary of the English language. New York: happer & brothers publishers, 1848.
- 8- Daniel Dommel, Face à la Corruption. Alger: Edition dis Ibn khaldoun, 2004.
- 9- Djilali Hadjadj, Combattre la Corruption : Enjeux et Perspectives. Paris : Edition Karthala, 2002.
- 10- Domingo gian trapani, nuevo diccionario espanol- francés, francés-espanol. Paris : imprenta de rignoux, 1826.
- 11- Ellious bocthor, dictionnaire français- arabe. paris : libraire de Firmin didot frères libraires, 1829.
- 12- Ellious bocthor, dictionnaire français- arabe. 3ed, paris : libraire de Firmin didot frère libraires, 1864.
- 13- France loisirs, Le Robert Dictionnaire Pratique De La Langue Française. Paris: France loisirs, 2003.
- 14- Jean Cartier Bresson, Economie Politique de la Corruption et de la Gouvernance. Paris : L harmattan, 2008.
- 15- Jean- Paul Chagnollaude, bernard ravenal, Corruption et Politique en Europe du sud. Paris : l'harmattan, 1995.
- 16- Laurent remacle, dictionnaire wallon- francais, dans lequel on trouve la correction de nos idiotismes vicieux et de nos wallonismes. 2ed, new york : astor library, 1839.
- 17- Lucien Ayissi, Corruption et Gouvernance. Paris : l'harmattan, 2008.
- 18- Marie-Anne Barrier, Dictionnaire Encyclopédique. Paris: Edition Philippe Auzou, 2004.
- 19- May Farid, Corruption: a theorical perspective. Al-Siyassa Al-Dawliya, Issue 143, January 2001.
- 20- Meriam Webster, Meriam Webster's: French- English Dictionary. United States of America: Library of congress cataloging in publication data, 2000.
- 21- Meriam Webster, Meriam Webster's Dictionary of law. United states of America: Library of congress cataloging in publication data, 1996.
- 22- oxford wordpower. 5ed, New york: oxford university press, 2006.
- 23- Peter Anassi, corruption in Africa: the Kenyan experience. Canada: Trafford publishing, 2004.
- 24- Robert Klitgaard, Combattre la Corruption. 5<sup>ème</sup> ed, Paris: Nouveaux Horizons, 2006.
- 25- Sankar sen ips, human rights and law inforcement. newdelhi: concept publishing company, 2000.
- 26- Souheil idriss, al manhal al wasit : dictionnaire usuel francais- arabe. 11ed, Beyrouit : dar aladab, 2007.

- 27- Stephen D. Morris, Corruption and Politics in Contemporary Mexico. USA : Library of Cataloging in Publication Data, 1999.
- 28- Transparency international, rapport mondial sur la corruption 2004. Paris : éditions karthala, 2004.
- 29- Xavier Huetz deLemp, L'archipel Des épices : La Corruption De L'administration Espagnol aux Philippines (fin xviii-fin xix siècle). Madrid : Caza De Velázquez, 2006.